

Distr.: Limited
4 September 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ
الدورة العاشرة المستأنفة الأولى
فيينا، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مشروع تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته العاشرة المستأنفة
الأولى، المعقودة في فيينا، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

إضافة

سادساً- مسائل أخرى

١- أعرب عن الامتنان لحكومة الإمارات العربية المتحدة لاستضافتها الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى فريق استعراض التنفيذ إحاطة بشأن حالة الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

٢- وقدمت الأمانة المعلومات التالية بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الثامنة للمؤتمر: (أ) اتفق على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للمؤتمر في مشاورات غير رسمية عقدت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ (ب) وقع اتفاق البلد المضيف بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) وحكومة الإمارات العربية المتحدة في ٣٠ تموز/يوليه؛ (ج) وجهت الدعوات في ١٥ آب/أغسطس، وسوف تتاح المذكرة الإعلامية للمشاركين قريباً؛ (د) سيعقد المؤتمر في مركز أبوظبي الوطني للمعارض؛ (هـ) أعدت الحكومة المضيفة شعاراً وموقفاً شبكياً خاصين بالمؤتمر بالتنسيق الوثيق مع الأمانة، وسوف يُطلق الموقع الشبكي قريباً؛ (و) وجهت الدعوة إلى تقديم الطلبات المتعلقة بتنظيم أحداث خاصة، وسوف تُعمم من خلال رسالة خاصة موجهة إلى البعثات الدائمة، مع تمديد الموعد النهائي لتقديم هذه الطلبات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛ (ز) سيسبق انعقاد المؤتمر تنظيم ثلاثة أحداث يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وهي: حدث شبلي تنظمه الحكومة المضيفة، والمؤتمر العام السنوي للشراكة الدولية لمكافحة الفساد في مجال الرياضة، واجتماع يضم سلطات مكافحة الفساد والمؤسسات الحكومية المعنية بالمراجعة والتدقيق.

٣- وكرّر أحد المتكلمين طلب وفد بلده بأن تقدم الأمانة إلى الدول الأطراف، قبل انعقاد الدورة الثامنة للمؤتمر، معلومات في شكل كتابي عن المدة المتوقعة للدورة الثانية، في ضوء الوتيرة



الحالية للاستعراضات، والآثار المترتبة في الميزانية على التأخر في الانتهاء من الاستعراضات القطرية في إطار الدورة الثانية. وأشار متكلّم آخر إلى أنّ الإطار المرجعي للآلية كان موضوع مفاوضات مطوّلة وأنه، رغم أنّ الاستعراضات القطرية المدرجة في إطار الدورة الأولى قد أوشكت على الانتهاء، فإنّ استعراضات الدورة الثانية تشهد تأخراً. وأشار أيضاً إلى أنّ خطة العمل الحالية لجميع الهيئات الفرعية للمؤتمر قد شارفت على الانتهاء، وأنّ هناك حاجة إلى مناقشة خطة عمل جديدة واعتمادها بالنظر إلى أنّها ستقدّم إرشادات بشأن عمل الفريق في المستقبل، بما في ذلك مدة انعقاد دوراته. وفي هذا الصدد، أشار كذلك إلى أنّ قراراً بشأن خطة العمل المتعددة السنوات سيكون وثيق الارتباط ببرنامج عمل الفريق وأنّ الأمانة ينبغي أن تساهم في هذه المناقشات.

٤- كما شدّد عدّة متكلّمين على الحاجة إلى أن يبدأ الفريق في مناقشة فترة الاستعراض التالية وفقاً للفقرة ٤٠ من الإطار المرجعي التي تنص على أن "تقدّم كل دولة طرف، خلال فترة الاستعراض التالية، في إطار ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، معلومات عن التقدّم المحرز فيما يتعلق بالملاحظات الواردة في تقارير الاستعراض القطرية السابقة الخاصة بها". ووفقاً لما تنص عليه تلك الفقرة، تقدّم الدول الأطراف أيضاً، عند الاقتضاء، معلومات عن مدى تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي طلبتها فيما يتعلق بتقارير الاستعراض القطري الخاصة بها. وفي هذا الصدد، لاحظ بعض المتكلّمين أنّ إدراج البند الجديد في جدول الأعمال، على النحو الذي اقترحه سويسرا، يمكن أن يشكل سبيلاً لتطوير الممارسات المتعلقة بكيفية إبلاغ الدول عن التدابير المتخذة، وأنّ يمكن الفريق من اكتساب فهم أفضل لتدابير وممارسات يمكن أن تكون مفيدة.

٥- وأشار إلى أنّ الخبرة التي اكتسبتها آليات الاستعراض الأخرى في الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية يمكن أن تكون مفيدة، وأبلغت الأمانة الفريق بأنّ هذا العمل جارٍ بالفعل وأنّ المعلومات المتعلقة به سوف تقدّم إلى المؤتمر باعتبارها جزءاً من تقرير الأمانة عن تعزيز أوجه التآزر مع هيئات الاستعراض الأخرى. وأشارت إحدى المتكلمات إلى مشروع قرار مقترح من حكومة بلدها يدعو، في جملة أمور، إلى إجراء مداورات بشأن المرحلة المقبلة من الآلية.

٦- ورداً على التعليقات التي أثيرت، أشارت الأمانة إلى العنصرين اللذين يلزم النظر فيهما، وهما مدة الدورة الثانية في إطار المرحلة الأولى من الآلية ووضع مفاهيم خاصة بالمرحلة الثانية. وأشارت إلى أنّ المشاورات غير الرسمية بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية يمكنها أيضاً أن تنظر في مستقبل الآلية وأنّ الأمانة على استعداد لدعم تلك المشاورات غير الرسمية.

٧- وأبلغ عدّة متكلّمين عن التدابير المتخذة في بلدانهم من أجل تنفيذ الاتفاقية فضلاً عن الممارسات الجيدة والتحديات المستبانة خلال هذه العملية. وأشار عدّة متكلّمين إلى اعتماد أطر قانونية جديدة بهدف تعزيز قدرة السلطات على منع الفساد ومكافحته واسترداد عائداته بشكل فعّال. فقد أنشئت مؤسسات جديدة مثل الهيئات المتخصصة في المنع والتحقيق والملاحقة القضائية وكذلك المحاكم الوطنية لمكافحة الفساد وفرق العمل. وشدّد على أنّ التكنولوجيات الجديدة موجودة بالفعل أو هي بصدد الاعتماد من أجل تحسين شفافية العمليات الحكومية وتحسين قدرة السلطات على كشف جرائم الفساد ومنعها والتحقيق فيها على نحو فعّال. وسلّط بعض المتكلّمين الضوء على أمثلة محددة للتعاون الناجح مع دول أخرى تجسّد في تقديم المساعدة التقنية وتنظيم

حلقات عمل وزيارات دراسية، وشمل ذلك أمثلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونوه أحد المتكلمين مع التقدير بالممارسات الجيدة التي عرضها المتكلمون الآخرون، ورأى أن التقارير المواضيعية ذات الصلة التي تعدها الأمانة بشأن نتائج الاستعراضات القطرية يمكنها أن تشير، عند إدراج الممارسات الجيدة، إلى الدول الأطراف التي استبينت لديها هذه الممارسات الجيدة، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء المحاكم الوطنية لمكافحة الفساد، بغية تيسير تبادل المعلومات.
